

ثقافة المواطنة بين إلزامية الانفتاح ومواجهة العولمة

د/ بلخثير بومدين

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة تلمسان

الملخص:

إن الانفتاح التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال الذي عرفه هذا العصر فرض على الإنسان الخروج من زاويته والاطلاع على الشعوب الأخرى في جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية فصار الفرد تحت ظل دولته مجبرا على الحفاظ على هويته الوطنية دون الانغماس فيما تفرضه العولمة من ثقافات قد تعارض فكر المواطنة ودون التقوقع على الذات وعدم الانفتاح على الآخر ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.

والإنسان بطبعه اجتماعي لا يمكنه أن يعيش بمعزل عن بقية أفراد جنسه، لذا كان محتما عليه أن يدخل في علاقات مع غيره وإن تجاوزت الإطار الإقليمي الذي ينتمي إليه شريطة ألا يمس ذلك بثقافته وهويته مما جعله بين إلزامية الانفتاح والبحث عن سبل مواجهة العولمة في وقت واحد.

فما هي ضمانات الهوية الوطنية في زمن الانفتاح؟

وكيف يمكن التوفيق بين الانفتاح على العالم في جميع جوانبه ومواجهات سلبيات العولمة؟

Summary

The development of technology and media at this time imposed upon man out of the corner and see other peoples in their economic, cultural, social and even political .. the individual became under their state must maintain its national identity without becoming what globalization of cultures imposed opposite of the culture of citizenship and not keep itself not open to other cultures.

Social nature of man can not live isolated from the rest of his career, so it was inevitable that even in relations with other regional framework to overcome their belonging to condition does not affect their culture and identity, so get between the obligatory opening and finding ways to cope with globalization while.

What are the guarantees of national identity at the time of the opening?

How can we reconcile openness to the world in all its aspects and cons of globalization confrontations?

توطئة:

يفرض الانتماء الثقافي والجغرافي على المجتمعات اتباع أنماط من الثقافات والسلوكيات تحمل خصوصيات لا تخرج عن الإطار الإقليمي لذلك المجتمع، وفي الوقت نفسه تلح ضرورة العيش المشترك على التواصل والتقارب المنتج للتعاون المتبادل بين الشعوب في مختلف المجالات والانفتاح على الثقافات الأخرى والتعرف عليها مما جعل ثقافة المواطنة لدى المجتمعات معرضة للتأثر بالثقافات المختلفة والأنماط السلوكية المتنوعة وذلك ما قد يولد صراعات إيديولوجية بين الشعوب.

وقبل الكلام عن تأثير الانفتاح الثقافي والعمولة لا بد من إعطاء تعريف يقرب مفهوم المواطنة.

تعريف المواطنة:

كلمة المواطنة مشتقة من وطن وهذه الأخيرة في اللغة حسب لسان العرب لابن منظور تأتي بمعنى المنزلتقيمبهوهو مؤطناً لإنسانو محله، وأوطنٌ أيا قام، وأوطنُها تخذ هو وطناً، يقال لأوطن فلاناً أرضكذا وكذا أيا تخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها (1).

فكلمة وطن في معناها اللغوي تشير إلى ذلك التلازم بين الإنسان والإقليم أو الأرض؛ إذ لا يمكن أن يتصور وطن بلا إنسان ولا إنسان بلا وطن؛ لذا أطلق على الإنسان في هذه الحالة بالمواطن وهي كلمة تحمل معاني منح الإنسان الانتماء إلى إقليم معين وتوفير الحماية والرعاية وتمتعه بسائر حقوقه والزامية القيام بواجبه تجاه الإقليم الذي ينتمي إليه.

وإذا أتينا إلى كلمة المواطنة - وإن لم يكن لها أصل في اللغة العربية - نجد أنها مشتقة من مفاعلة وهي تعني التفاعل بين الإنسان والأرض التي يسكنها وليس فقط مجرد الانتماء أو التعبير عن الحب والتعلق بالوطن، ويكون التفاعل بالتعاون مع جميع الأفراد لتحقيق الأهداف التي تخدم الوطن في السلم والحرب.

فالمواطنة ببساطة شديدة هي ذلك الدور الإيجابي للفرد بصفته مواطناً، وقد أكد الفيلسوف روسو أن مفهوم المواطنة يعتمد على دعامتين أساسيتين اثنتين:

- المشاركة الإيجابية من جانب الفرد في عملية الحكم
- المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم (2).

والجدير بالذكر أن مفهوم المواطنة بالمعنى الذي ذكره بات يتقلص في ذهن الأفراد شيئاً فشيئاً في العصر الحاضر نظراً لتغير الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما أصبح يعرف بمركزية القوانين والقيم في شتى المجالات وعولمتها، حتى أصبح المصطلح الأكثر رواجاً في القرن العشرين هو مصطلح العمولة.

والعمولة أو الكوكبة مصطلح انتشر في السنوات الأخيرة؛ فكرته الأساسية ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار وسرعة تدفقها أو في تأثر أمة بقيم

وعادات وتقاليد وقواعد غيرها من الأمم، وواكب انتشار العولمة الطريق السريع للمعلومات والسماوات المفتوحة وانتشار الفضائيات(3) وكذلك توحيد ونشر بعض المفاهيم العالمية كحقوق الإنسان والديمقراطية.

إذن فالعولمة ظاهرة فرضها التطور الهائل الذي عرفه العالم في القرن العشرين الذي أدى إلى تقليص الهوة بين مختلف الشعوب وجعل العالم قرية واحدة من اليسير أن ترجع في حكمها وتسييرها إلى قانون شامل موحد.

ومصطلح العولمة المعبر عن التحام واتحاد قيم شعوب العالم والعيش تحت قانون ونظام واحد هو المصطلح الأكثر شيوعاً من بين مختلف المصطلحات الأخرى لهذا المفهوم على غرار الكوكبية والشوملة .. التي تعتبر ترجمة لأصلها باللغة الإنجليزية وهو Globalization ويختلف مفهومها على حسب مجالها فنجد لها في الاقتصاد مفهوماً يختلف عن معناها في السياسة وفي علم الاجتماع، مع أن إرهابات العولمة ظهرت في بداية الأمر في المجال الاقتصادي؛ فبعد سقوط المعسكر الشيوعي وسيطرة المعسكر الرأسمالي على محور القوى الاقتصادية العالمية ظهرت أصوات تدعو إلى إنشاء اقتصاد عالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية، ثم سرعان ما اتسعت رقعة هذه الدعوات لتمس الثقافات والمقومات الأساسية التي بنيت عليها الدول وترسخت في أذهان الشعوب كالهوية والمرجعية الدينية والثقافة المحلية والعادات والتقاليد...

ويظهر الفرق الشاسع بين عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافات والقيم عند استعراض مفاهيم كل منهما، فعولمة الاقتصاد يعتبر من حتميات العيش المشترك وهو يدخل في مسمى التعاون الدولي وهو مصطلح ظهر بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر متجسداً في التنظيم الدولي الذي يعني البحث عن صيغة تمكن الدول من التواجد مع بعض وتقريب وجهات النظر بينها بطرق سلمية وودية عوض اللجوء إلى الحروب لفض النزاعات القائمة، وإيجاد وسيلة تعاون في شتى الميادين: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية من أجل استمرارية دوام الحياة البشرية(4).

ولا يختلف الأمر في الفكر الإسلامي بخصوص التعاون بين مختلف الشعوب حيث أمر الله عز وجل عباده بالتعاون على البر ونهاهم عن التعاون على الإثم، قال تعالى: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ } [المائدة: 2]، ولقد جاءت الآية بصيغة العموم لتشمل جميع الخلق، بيان ذلك ما جاء في تفسير القرطبي، قالاً لأخفش: هو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى، أي يلعب بعضكم بعضاً، وتعاونوا علماً أمر الله تعالى وأعمالوا به، وانتهاوا عما نهى الله عنهم من التعاون(5).

أما عولمة الثقافات والقيم والعادات والتقاليد والبحث عن أرضية مشتركة لذلك كله تكون في تناول جميع الأفراد في كل مكان هو أمر ليس من الممكن حدوثه في الواقع لأن لكل دولة وكل شعب خصوصياته التي يتميز بها تغوص جذورها في تاريخه وتراثه(6) .

بين المواطنة والعولمة:

إذا كانت المواطنة تعني انتماء الفرد إلى إقليم معين؛ انتماء يجعله خاضعا لقانون ذلك الإقليم بما يحفظ حقوقه ومصالحه وولائه المطلق لدواعي مفهوم المواطنة بما في ذلك الحفاظ على القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية للإقليم فإنها في مواجهة العولمة التي تعني في بعدها الثقافي الانفتاح على الثقافات المختلفة للشعوب والانصهار في بوتقة العالم الواحد الموحد ستأخذ شكلا من أشكال الصدام الحضاري الثقافي بين الشعوب إذا لم تتم الموازنة بين المفهومين معا بإعطاء بعد لمعنى المواطنة يتجاوز المكان والإقليم والخروج من المفهوم التقليدي للمواطنة إلى المفهوم الحديث التي يقتضي الشخصية الدولية للمواطن وعلمية الحقوق والواجبات.

وإذا كان الانفتاح الثقافي يعتبر حتمية عصرية حيث إنه بات من الضروري لكل مثقف أن يتواصل مع باقي الثقافات لينتج تصورا متطورا ورؤى مستقبلية يستطيع من خلالها إنتاج أدوات ومهارات معرفية تزيد من آفاقه الذهنية والفكرية وتعمق من طموحاته الثقافية فإنه لا يمكن التكلم عن صراع يمكنه أن يقوم بين المواطنة والعولمة إلا إذا كان هذا الانفتاح الثقافي عشوائيا غير منضبط بمنهجية فكرية أصيلة تجعل المطلع على ثقافات العالم يتأثر بها على حساب ثقافته ومقوماته.

فلا بد إذن من تغيير مفهوم المواطنة والنظر إلى تأثير العولمة في اتساع معناها حتى يمكنها أن تستوعب تداعيات العولمة وتواجه ضرورة الانفتاح الثقافي في زمن بدا العالم فيه كالتقرية موصولة الأطراف بخيط التكنولوجيا الرقمية الحديثة، ويظهر تأثير العولمة في مفهوم المواطنة في ذلك التمييز بين "المواطنة القومية" و"المواطنة العالمية"، فبعد أن كان يقتصر مفهوم المواطنة داخل حدود الدولة الوطنية بحيث يفهم منها على أنها الحقوق التي تمنحها الدولة لمواطنيها وواجباتهم تجاهها أو ما يفهم منها على أنها حقوق المواطن وواجباته داخل وطنه، فقد أدت العولمة إلى ظهور مفهوم المواطنة العالمية، أي المواطنة خارج حدود الدولة القومية والتي يفهم منها الحقوق التي تمنح لمواطني العالم دون تمييز وواجباتهم نحو العالم.

ضمانات المواطنة في زمن الانفتاح:

يتجاوز مفهوم المواطنة الذي يعني ضمان حقوق المواطن من قبل دولته التي ينتمي إليها في مقابل قيامه بواجباته إلى مفهوم الولاء للوطن حتى في رموزه كالنشيد واللغة والعلم والمرجعية الدينية والثقافية والسياسية، وذلك يستدعي بالضرورة التفريق بين المعنى السياسي للمواطنة والمعنى الوجداني، فضمانات المواطنة في معناها السياسي الذي يقتضي وجود سلطة تحكم أفرادا في إقليم معين تتمثل في:

- المساواة بين المواطنين في ظل قومية وطنية واحدة ومرجعية دينية وتشريعية ثابتة قائمة على أساس الانتماء لهذه الوطنية.
- امتلاك الفرد (أو المواطن) حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية تتكفل بها السلطة وترعاها تحت ظل دولة القانون.
- تحمل المواطن - في مقابل حقوقه التي تضمنها الدولة وترعاها - واجبات تجاه الدولة والمجتمع ، من ضرائب ، تجنيد ، أعمال تطوعية .. إلخ.

- مشاركة المواطن في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع الذي ينتمي إليه بما يخدم الوطن والتعهد بالوقوف إلى جانبه في السلم والحرب.
- نظراً لتركيبية المجتمع الداعية إلى وجود جماعات لكل واحدة منها منطلقاتها ورؤاها وخاصة على الصعيد السياسي وفي زمن التعددية الحزبية فإنه بات من الضروري أن يكون المجتمع مستنداً إلى قاعدة من القيم المشتركة التي تقيد بها كل الجماعات المؤسسة له، وتمثل هذه القيم المشتركة في القانون أو التشريع الذي يحكم أفراد دولة ما بحكم انتمائهم للإقليم واكتسابهم جنسيته بصرف النظر عن الدين والعرق واللغة الجنس.
- تضمن هذه القيم المشتركة الولاء للوطن سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وتجنب الفرد تبعات الانفتاح على الشعوب الأخرى ونكران وطنيتهم وانتمائهم.

أما ضمانات المواطنة في معناها الوجداني أو العاطفي والتي تعني التعلق الغريزي بالوطن والولاء له لا على أساس السلطة التي تحكم الإقليم بل من منطلق الحب له والتعلق القلبي به تتمثل في المسلمة التالية:

حب الوطن شعور فطري لأن الوطني حقيقة مثل البيئة المادية والمعنوية عدل السواء والمواطن يتعلقها تيناً البيئتين يتفاعل معهما في حياتها فهو عن طريق هذا التفاعل يتسبب كيانها الجسمي والروحي والثقافي، ويصبح الإنسان جزءاً من البيئة التي يعيش فيها فالبيئة المادية قد لا تتغير عبر العصور والعهود إلا قليلاً، لكن الذي يتغير هو الوطن المعنوي المتمثل في قيم المجتمع وعاداته وثقافته وأساليب تعامل أفرادهم بعضهم البعض، ويظهر هذا التغير بشكل جلي في تغير تعامل الحكام مع الأفراد خاصة إن أدى هذا التعامل إلى سلب الحقوق وهو السبب الذي يدفع بالكثير إلى نكران وطنيتهم وحب الانتماء إلى أوطان وقوميات أخرى.

وما ينبغي ذكره هو أن التعلق الوجداني بالوطن يظل وإن اختلفت أساليب تعامل الحكام مع الأفراد وبدا في الظاهر نكراناً للوطنية وتعلقاً بأوطان أخرى وهو ما أكد عليه الإسلام؛ فالنبي صلى الله عليه وسلم لما هم بالخروج من مكة قال مخاطباً هذه البلدة: «مَا أَطَبَّكَ مِنْ بَلَدٍ وَأَحَبَّكَ لِلْوَلُولِ أَنْ تَقُومَ مَا خَرَجُوا مِنْكُمْ مَسَكَنُ تَغْيِيرِكَ» (7).

واعتبر القرآن الكريم إخراجاً إلى ناس من ديارهم عادلاً للقتال الذي يخرجهم من عداد الأحياء يقول تعالى:

{ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ مَا نَفَلْنَا أَنْفُسَكُمْ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ } [النساء: 66]

كما أشار القرآن الكريم إلى الإخراج من الأرض كوسيلة عقاب بوزجر للمفسدين فيها، مما يدل بوضوح على أهمية النسبة للإنسان وإخراجها من ثقيل على النفس، يقول تعالى:

{ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مُخْتَلِفًا أَوْ يُقْفَؤا مِنْ الْأَرْضِ } [المائدة: 33].

فتعلق الإنسان بالأرض التي ولد ونشأ فيها أمر غريزي لا يمكن لأحد نكرانه، ويعتبر بناء على ذلك الخروج من الأرض وهجرتها أشبه بالعقاب الذي يقع على النفس حين مخالفتها لهواها، لكن ما يجدر ذكره هنا هو أن الأرض بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصر على الإقليم الجغرافي فحسب بل الأرض تعني الدولة المدنية الحديثة بكل مكوناتها وعناصرها، وتمثل عناصرها في: الإقليم

الجغرافي، الشعب (المواطنون)، السلطة (التشريع الذي ينظم علاقة الدولة بالمواطن) وعليه فإن المواطن إذا تعلق بالأرض لا يتحتم عليه بالضرورة أن يتعلق بباقي العناصر المكونة للدولة وهو ما يفسر الهجرة العشوائية لمواطني الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة تاركين الأرض والشعب والسلطة ولو على حساب وطنيتهم.. لأنهم رأوا ضياع الحقوق في بلدانهم والتي هي من أساسيات المواطنة ورأوا في الدول المتقدمة تجسيد الوطنية القائمة على أساس ضمان الحقوق وحمايتها وإقامة العدل، ذلك أنه لا يمكن لأحد ممن هاجر وترك وطنه أن ينكر حبه وتعلقه للأرض التي ولد بها لكن إن سألته عن سبب هجرته وتركه لوطنه لأجابك بأن السبب الرئيسي هو السلطة التي أخلت بالتوازن بين الحقوق والواجبات التي تقتضيها المواطنة فأصبح لا يعتبر نفسه مواطناً إلا من الناحية الوجدانية المتمثلة في التعلق القلبي بالوطن.

والله سبحانه وتعالى ويخ الذين لم يخرجوا من أرضهم لما ضاعت حقوقهم وفضلوا الاضطهاد مع المكوث في الوطن على الخروج والبحث عن إقليم آخر فقال:

{ إِنَّا لَذِينَ نَتَوَقَّأَهُمَ لِمَالِكٍ طَائِمِيًّا نَفْسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فَأَلْزَمْنَا لُؤْلُؤًا لَمْ نَكُنْ نَرُضُّهَا وَاللَّهُ وَاسِعٌ فَتُهَاجِرُوا فِيهَا } [النساء: 97].

فالانفتاح على الثقافات الأخرى لا يمكنه أن يرجع على وطنية الإنسان وولائه لوطنه بالنقض والإبطال بل يمكننا القول أنه يفتح المجال لتوسيع مفهوم المواطنة من الإطار الإقليمي الضيق إلى الإطار العالمي الواسع كما أن العولمة الثقافية لا يمكن أن تخرج الإنسان من وطنيته لأن دافع الطبع والغريزة التي هي في أعماق الإنسان أقوى من التأثيرات الجانبية الخارجية التي يتعرض إليها الفرد.

ويمكن أن يكون المفهوم الواسع للمواطنة الذي يعني الشعور بالانتماء إلى إقليم معين وشعب معين وسلطة معينة مع حفظ الحقوق ورعايتها والقيام بالواجبات والالتزامات أقرب إلى مفهوم الأمة في الفكر الإسلامي التي تعني الانتماء العقدي للوطن أو الشعور بالانتماء وهو مفهوم يتجاوز الحدود الجغرافية ويجعل الفرد مواطناً وإن كان خارج الإقليم كما يمكن أن تستوعب كل من أراد الانتماء إلى الأمة وإن لم يكن مسلماً على أساس تعاقد الفرد مع السلطة التي تحكم الأمة.

ولعلنا لو استعرضنا بعض ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة لوجدنا أن أهم ما قام به هو تجسيده لفكرة الأمة بكتابة دستور المدينة (8) وهي وثيقة تعد أول عهداً وميثاقاً لبناء التعايش الاجتماعي والسياسي في مجتمع المدينة، فقد دونه رسول الله

لبناء حالة اجتماعية تعاقدية، تحفظ التنوع العرقي والديني بين أبناء المجتمع الواحد الذي يضم الفئمة المسلمة المهاجرين والأنصار، واليهود الذين يعودون بالطوائف..

وأبرز خاصية اسمتها هذا الوثيقة هي قبولها للآخر، بغض النظر عن دينها وانتمائها العرقي والطائفي، فالكل يندرج تحت مسمى الأمة الواحدة، حكومتها المركزية بيد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بحيث يهدأ للحكومة هي وحدها منيقرر وهي وحدها التي تجعلها الفضا النزاعات.

ولوتبعنا بنود هذا الوثيقة لوجدنا أنها تحصر أهدا الحرس على الحقوق الإنسانية وتجعلها هي الأساسييناء أمجتمعنا المجتمعات؛ فجد البندا الأ ولينصعلنا السلطة التبا صدر تها الوثيقة، ومنهما المعنيون بها فيقول: "هذا كتابنا محمد النبي [رسول الله]، بينا المؤمنون المسلمون من قريشو [أهل]

يثر، ومنتبعهم فلقبهم وجاهد معهم"، فالسلطة المصدرة لهذا الوثيقة هو الرسول صلوا لله عليه وسلم بصفتها رئيس البلاد، والمعنيون بها المسلمونوا لمؤمنوننا هلمكة والمدنية وكذلك مشركو المدينة واليهود ويقال بالافتوحا الكلمتبعهم فلقبهم.

وقد وصفتنا الوثيقة هذا التجمع السكانيا لأمة الواحدة، حيننصالبندا الثاني علما ثمأمة واحدة مندو الناس، وبالتاليفكلمنا ترضبونود هذا وثيقة ولحقبا للمسلمينيدخل ضمن مسما لأمة.

مواجهة العولمة في ظل حتمية الانفتاح على العالم:

مادام أن الانفتاح على العالم أصبح ضرورة اقتضته تداعيات العولمة وتأثيراتها وكذا التطور التكنولوجي الهائل الذي أصبح يعيشه العالم وحتمية الاتصال بالآخر ثقافيا واقتصاديا وسياسيا فإنه أصبح من اللازم علينا أن نبحث عن محور هذا الانفتاح أو عبارة أخرى لا بد من البحث عن مرجعية هذه الأفكار العالمية التي تريد فرض سيطرتها على العالم وهو أمر حتمي لأنه لا يمكن لمجموعة من الأفكار أن تعمم عشوائيا دون وجود فكرة محورية سواء كانت في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي وإلا لعاد الصراع من جديد بين الأفكار ولعدنا إلى زمن صراع الحضارات، ولو استعرضنا بدايات ظهور فكرة العولمة لوجدنا أن السبب هو جنوح الزعامة العالمية إلى معسكر واحد وهو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فمن المنطقي أن من يملك القوة هو من له الحق في بسط أفكاره على العالم وعولمته، فكانت النتيجة أن سادت الأفكار الأمريكية مختلف دول العالم وأصبحت المحور الذي يدور حوله الاقتصاد والسياسة والثقافة..

ففي المجال الاقتصادي تجلى تعميم الرأسمالية على كل المجتمعات الأخرى، فأصبحت قيم السوق والتجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والتبادل التجاري هي القيم الراضجة.

وفي المجال السياسي أصبحت أمريكا هي المتفردة بقيادة العالم وهي "الجديرة" بتلقين الشعوب ما يصلح سياساتها الداخلية وأنه لا بد من البحث عن آليه لتجسيد مشروع الحكومة العالمية التي تقضي على القومية وتتجاوز سيادة الدولة بتركيزها على الفرد باعتباره شخصية دولية يجب حفظ حقوقه بغض النظر عن انتمائه الديني أو العرقي أو الإقليمي أو لغته و جنسه..

وفي المجال الثقافي أصبحت بعض الأفكار تلقى رواجاً كبيراً في أوساط المجتمعات العالمية حتى انتقلت من نظريات إلى مسلمات كمفهوم الحرية المطلقة بما فيها حرية الدين والفكر، والعلمانية والديمقراطية وتحرر المرأة.. وغيرها من الأفكار التي تتناقض مع قيم وتقاليد الكثير من المجتمعات وبالخصوص المجتمعات العربية والإسلامية.

وعلى الرغم مما قيل عن العولمة فلا يمكن اعتبارها خطرا كلها بل إن داعي الانصاف يستلزم أن نقول بأن للعولمة سلبيات وإيجابيات ومن إيجابياتها أنها فتحت شعوب العالم على بعضها تكنولوجيا مما أدى إلى تعميم حالة من التكامل المعرفي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سادت جميع المجتمعات العالمية، كما أكدت العولمة على أن عصرنا هو عصر العلم وأن على الدول النامية أن تعمق الروابط العلمية والتكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة حتى يمكنها أن تندمج معها اقتصاديا وتجاريا وخدماتيا وأن لجميع الشعوب الحق في العيش على هذه الأرض بكرامة ومستوى إنساني لائق..

أما سلبيات العولمة فتختصر في الهيمنة الغربية وخاصة في المجال الثقافي الذي تتناقض قيمه مع قيم الدين والهوية الوطنية وتستدعي مواجهة فعالة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، والمواجهة تعني أن الدول المتأثرة بتداعيات العولمة وهي الدول النامية لا يمكنها أن تحرب من سلبيات العولمة والعيش بمعزل عن الدول المتقدمة بل لا بد من العيش معها والانفتاح على ثقافتها مع مواجهة ذلك بالحذر من تأثيرها على القيم الوطنية والإسلامية.. وتكمن مواجهة سلبيات العولمة التي لها تأثير على الهوية الوطنية والدينية في الأمور الآتية:

- التفريق بين العولمة الاقتصادية التكنولوجية والعولمة الثقافية؛ حيث إن العولمة التكنولوجية ضرورة تقتضيها طبيعة الحياة الإنسانية وحتمية التكامل المعرفي وسنة التدافع بين الشعوب أما العولمة الثقافية فلا بد من النظر إلى الأفكار التي تروج في أوساط المجتمعات وتمريها على ميزان القيم والمبادئ الدينية والوطنية.. فما لم يكن له تأثير على مبادئنا الوطنية والدينية فلا بأس به أما ما كان يهدد قيم الدين والوطن فلا بد من رده ودفعه.
- تربية أفراد المجتمع وتنشئته على القيم الدينية والوطنية ومحاوله خلق مجتمع له خصوصياته الثقافية وذو مرجعية وطنية لا تخرج عن النسق القيمي والديني للمجتمع ويكون ذلك بتفعيل دور المؤسسات التربوية والدينية كالمدراس والجامعات والمساجد وتمكين الجمعيات الثقافية والنخبة العلمية من استعمال هذه المؤسسات ووضع البرامج التربوية.
- إنزالها إعلاميا لغيريستها فبنية المجتمعات العربية وعليه فلا بد من تعزيز دور الأسرة والعناية بها وتحسينها بزرع مبادئ الدين والهوية الوطنية لمواجهة الأفكار الغربية، ولا بد أن يكون دور المدرسة أيضا مكمل لدور الأسرة ومعزز لها لعل عملها لصلق قدرات الأطفال وتغذية روح العزة والشموخا لا تنمى إلى اللوط ن العربي والدين الإسلامي.
- كما لا بد من الاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية وتفعيل دورها كالنوادي الاجتماعية والرياضية والثقافية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تتمثل لدورها كبرافيتوجيها للشباب والأجيال الصاعدة.
- تحقيق وحدة ثقافية داخل المجتمع الواحد يستند إلى مرجعية إسلامية ويبنى على أسس عقدية متينة ثم ترويضها ونشرها في العالم الغربي ليتعرف عليها عن طريق الأجهزة الإعلامية وإقامة جسور حوار بين العالم الغربي والإسلامي تظهر رقي الفكر الإسلامي بمبادئه وأخلاقه، وبالتالي تكون مواجهة العولمة الفكرية بالهجوم الثقافي العربي الإسلامي.

- تعزيز فكر المواطنة لدى الشباب العربي والمسلم وتقوية معاني الشعور بالانتماء إلى الوطن وذلك بحفظ الحقوق وتحقيق العدل والمساواة والعدالة على أرض الواقع وليس بمجرد الخطب الرسمية العاطفية البعيدة عن الواقع.. والتي تحصر المواطنة في احترام النشيد والعلم والتاريخ والتراث ..
- تحسين فكر المواطنة بمراقبة البرامج التعليمية في المؤسسات العمومية والخاصة وما يبث إعلاميا في القنوات والإذاعات وسائر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

إن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات تعد العامل الأساسي في تحديد هويته ونسقه الفكري وانتمائه الديني وولائه العقائدي .. ولم يعد في عصر الانفتاح وعمولة الأفكار الذي نعيشه مكان للنمط الفكري الواحد بل يمكننا أن نجزم بأنه لا وجود في العصر الحاضر لمجتمع وحيد الثقافة حيث تنوعت الثقافات داخل المجتمع الواحد وهو أمر محتم تفرضه تداعيات العمولة، لكن لا بد من التفريق بين الثقافة التي تساهم في تطوير المجتمع في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وبين الثقافة التي تمس مقومات المجتمع ومبادئه وقيمه كالمواطنة والانتماء الديني والقيم المتجذرة في تاريخ المجتمع وتراثه.

إن أي مجتمع لا يمكنه أن يفر من تداعيات العمولة مادام في زمن الانفتاح فلا بد له من مواجهة ذلك بغرس القيم والمبادئ في أفراد من أجل بناء مجتمع ذي نسق معرفي وثقافي متكامل وصلب يحسن التعامل مع الأفكار الوافدة بوضعها على ميزان الدين والعقل دون الإخلال بقيم المواطنة والهوية والانتماء الديني، كما تمكن المواجهة بنشر الثقافة العربية والإسلامية في قالب أنيق لتتعرف عليها شعوب العالم وكذا تحبيبها بحسن عرضها.

وتقع مسؤولية تكريس ثقافة المواطنة في معناها السياسي على الدولة وذلك بضمان حقوق المواطنة ورعايتها ولا يمكن أن تتحقق هذه الثقافة في أذهان الأفراد بالخطب العاطفية أما ثقافة المواطنة في معناها الوجداني فلا تحتاج إلى تدخل طرف خارجي لأنها فطرة إلهية تجعل القلب يميل ويتعلق بالوطن الذي ولد ونشأ فيه.

الهوامش:

- (1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة [وطن].
- (2) ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، ص 450.
- (3) ينظر: المرجع نفسه، ص 334.
- (4) ينظر: محمد سعادي، مفهوم القانون الدولي العام، دار الخلدونية، الجزائر، ط.1، 1429هـ-2008م، ص135.
- (5) ينظر: القرطبي أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، [1423هـ/2003م]، 46/6.
- (6) ينظر: محمد عيد القادر حاتم، العولمة .. مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.1 [1426هـ/2005م]، ص 491.
- (7) رواه الترمذي، كتاب: المناقب، باب: في فضل مكة
- (8) ذكر ابن إسحاق هذه الوثيقة كاملة كما نقلها عنه ابن هشام في سيرته إلا أنها ذكرت بغير إسناد. ينظر: السيرة النبوية، ابن هشام، 501/1.